



THE EFFECT OF APPLYING FAIR VALUE ACCOUNTING IN ATTRACTING INVESTORS

Professor. Dr. Rihab Bedoui - University of Sousse, La Remfiq, Ihec of Sousse.

Researcher. Ihsan Hammood Habeeb- University of Sfax, Faculty of Economics and Management
ahsan.alselawy@gmail.com

Article history:	Abstract:
Received: 24 th August 2024	This research examines the impact of adopting fair value accounting on financial disclosure and investor attraction in the Iraqi market. The study employs both theoretical and empirical approaches, focusing on the positive and negative implications of fair value accounting and its importance in the context of evolving international accounting standards
Accepted: 14 th September 2024	Key Points Research Problem The characteristics of financial information vary depending on the accounting standards applied, affecting investor decisions Historical cost accounting is no longer sufficient to meet disclosure requirements in a dynamic economic environment Study Objectives Analyze the impact of fair value accounting on attracting investors Measure its effect on providing transparent and accurate information that supports investor decisions Identify the challenges and limitations of fair value accounting compared to historical cost accounting Methodology The study employs a dual approach combining theoretical analysis (reviewing literature and international standards) with empirical data (surveying opinions of companies, investors, and academics in Iraq) Data analysis is performed using statistical tools such as Likert Scale, T-test, and Chi-square tests Main Findings Advantages of Fair Value Accounting Enhances the quality of financial disclosure and supports investor decision-making Increases market capital and the number of investors in the market Improves the efficiency of financial markets in Iraq Challenges The need for qualified professionals and experts to implement fair value accounting Lack of clear local laws and regulations to support its application Fluctuations in financial values that may affect financial stability Recommendations Enhance training for financial report preparers and auditors on the application of fair value accounting Align international accounting standards with Iraq's economic environment Provide clear guidelines for applying fair value accounting to avoid personal estimations and reduce reliability issues Significance of the Study Highlights mechanisms to improve the efficiency of the Iraqi market through the adoption of new financial disclosure concepts Provides a rare study on the development of market efficiency in Iraq and the impact of fair value accounting
Keywords:	



مقدمة البحث: تعتبر عملية القياس المحاسبي من أهم مرتكزات الإفصاح المحاسبي الكافي وذو الكفاءة، والذي يعتبر بدوره الهدف الأساسي من عملية إعداد التقارير المالية، حيث أن التقارير المالية والتي تمثل الناتج النهائي لعملية المحاسبة ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة اتصال بين الشركة المعدة لتلك التقارير ومستخدميها على اختلاف حاجتهم وتعارض مصالحهم بهدف توفير معلومات تساعدهم في عملية اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في ظل نظرية العائد والمخاطرة. ويمكن القول إن عملية الإفصاح المحاسبي قد تأثرت بالعديد من المتغيرات خلال العقود الأخيرة على رأسها تكامل الأسواق المالية حول العالم، واتخاذ العديد من الشركات الأمريكية العملاقة والرائدة عالميا، بعد تواطؤ كبريات مكاتب المراجعة وأشهرها، بالإضافة للانعكاسات المالية للأزمة المالية العالمية "2024"، وهي العوامل التي جعلت مهنة المحاسبة ككل أمام تحديات حقيقية لا بد من إيجاد بدائل وحلول ناجعة لتخطيها.

ويضيف كل من (Selvi and Yilmaz , 2010) أن ظهور هذه المستجدات قد يفرض على الإدارة الإفصاح بشكل مختلف أو بشكل أكثر دقة عن بعض بنود التقارير المالية، حيث أن الإفصاح قد تطور بشكل ملحوظ كنتيجة لتلقائية لطبيعة وخصائص المرحلة الجديدة، فأصبحت تلك الشركات مطالبة بإفصاحات تعتمد على مفاهيم واعتبارات جديدة على رأسها مفهوم القيمة العادلة "FAIR VALUE".

مشكلة الدراسة:

عادة ما تختلف خصائص وطبيعة المعلومات المفصحة عنها في التقارير المالية باختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية الممارسة من قبل الشركات المعدة لهذه التقارير من جهة، وكذلك باختلاف كل من المفاهيم والاعتبارات المحاسبية التي تعتمد عليها هذه الشركات عند إعداد هذه التقارير من جهة أخرى. ويمكن القول إن فاعلية العديد من القرارات التي يتم اتخاذها في تخصيص الموارد المتاحة بين الاستخدامات المتنافسة تتحسن وتصبح أكثر رشداً لحد كبير إذا ما توفرت المعلومات الملائمة بالشكل وفي التوقيت المناسب.

وفيما يتعلق بالمستثمرين تحديداً، فإنه بالإمكان القول أن دور المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للشركات المسجلة به يتصل بفاعلية القرارات الاستثمارية سواء على مستوى المستثمر الفرد أو المستثمر المؤسسي خلال المستثمرين، مما يهدد لقيام المستثمرين بدوره الرئيسي المتمثل في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة. وجدير بالإشارة إلى أن المعلومات المفصحة عنها في التقارير المالية لهذه الشركات ما هي إلا نتاج طبيعي لمستوى عملية القياس المحاسبي للإحداث المحاسبية التي كانت طرفاً فيها، فإذا كانت عملية القياس المحاسبي تتمتع بمستوى مقبول من الجودة فستكون المعلومات المقدمة على نفس المستوى من الجودة، والعكس بالعكس. واستناداً بالحديث عن القياس المحاسبي فإنه يمكن القول إنه وبالرغم من الإيجابيات التي قد يحققها تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية إلا أنه ونتيجة للمنجزات الاقتصادية والمالية التي شهدتها منظمات الأعمال في العقود الثلاثة الأخيرة والتي ألفت بظلالها وبصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس المحاسبي وفقاً لهذا المبدأ، مما أدى إلى قصور فائدة المعلومات التي تقدمها التقارير المالية والتي لا تستطيع توفير مؤشرات مالية تعبر عن المركز المالي ونتائج الأعمال لتلك المنظمات، الأمر الذي دعم بقوة الاتجاه إلى تطبيق أسس قياس أخرى بديلة. ونتيجة لما سبق فقد نادت العديد من المنظمات المهنية المهتمة بصياغة معايير المحاسبة المالية كما أسلفنا باستخدام أسلوب القيمة العادلة "Fair Value" كمدخل رئيسي للقياس، وهو ما أثار الجدل عند المفاضلة بين أسلوب القيمة العادلة وأساليب القياس البديلة الأخرى، وأن التغيرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية جعلت تلك الهيئات تتحول إلى مفهوم القيمة العادلة الذي أصبح أساساً ومقياساً هاماً للاعتراف وللقياس عند المعالجة المحاسبية للعمليات، ومن ثم الإفصاح عنها. وقد ظهر هذا التحول بشكل واضح في العديد من معايير المحاسبة الدولية "IAS" International Accounting Standards، والتي أطلق عليها بعد ذلك معايير إعداد التقارير المالية "International Financial Reporting Standards "IFRS" (Ernest & Young, 2024).

وفيما يتعلق بجودة المعلومات المفصحة عنها، فإن البعض (Kieso and et al, 2005) يضيف أن مدخل القيمة العادلة مقارنة بأساليب القياس الأخرى والتي على رأسها مدخل التكلفة التاريخية لا يعد من الأمور الحديثة، فبالرغم من تفضيل مستخدمي البيانات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية لفترات طويلة من الزمن إلا أنهم يرون الآن أن هناك فائدة كبيرة لإظهار بنود الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة لها لا التاريخية، وذلك لتأثيرها على العديد من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية. ومن جهة أخرى فإن (الللح، 2024) يؤكد أن ظهور أسواق المستثمرين في الدول النامية عموماً والعربية خصوصاً ومنها عراقياً وانتشار هذه الثقافة في تلك الدول يعقد عليه عديد الآمال في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد باعتبارها مراكز لاجتذاب وتجميع رؤوس الأموال من المدخرين، لتوظيفها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة والمناسبة مما ينعكس بالإيجاب على اقتصاد الدولة ككل.

ولأهمية هذا الدور الذي يلعبه المستثمرين لإحداث إصلاحات اقتصادية هامة فإن (محمد، 8000) يرى أن وجوده فقط لا يكفي، بل المهم هو أن يؤدي دوره على درجة مقبولة من الكفاءة، وفي هذا الاتجاه يمكن القول إن أسواق المستثمرين تبدأ في الدول النامية غالباً كأسواق غير ذات كفاءة، بسبب ضالة الأموال المتداولة فيها بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبقلة الشركات المسجلة فيها، بالإضافة إلى انخفاض معدل الدوران وضعف البنية التنظيمية والمؤسسية.

ويؤكد على ذلك كل من (الفصلي والشمرى، 2024)، حيث يران أنه من الممكن أن تتطور كفاءة هذه الأسواق مع مرور الزمن بتطور آليات التداول وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية وإيجاد بيئة تنظيمية ولوائح مناسبة تنظم هذه الأسواق، مع عدم إغفال دخول المحافظ الأجنبية إلى هذه الأسواق الناشئة مما يزيد من جذبها وتطويرها، والذي يمثل عاملاً هاماً وحاسماً في تطور كفاءة هذه الأسواق.



ويمكن القول أن انتقال الشركات العامة للقطاع الخاص بطرح أسهمها خلال المستثمرين قد يجعل من هذه الشركات والمسجلة طرف المستثمرين تقدم إفصاحا بتماشي ومتطلبات المستثمرين الحر وحرية التبادل التجاري بين مختلف دول العالم، وبالتالي ما تقتضيه معايير إعداد التقارير المالية الدولية "IFRS"، الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على جذب ومن ثم كفاءة المستثمرين.

وتأسيسا على ما سبق فإن الأسباب سألقة الذكر تعزز شعور الباحثين بأن تبني استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي من قبل الشركات المسجلة طرف المستثمرين العراقي من شأنه أن يؤثر تأثيرا مباشرا بالإيجاب على جذب المستثمرين ومن ثم كفاءته.

الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة الدراسات السابقة ذات العلاقة بمجال البحث، وهي التي تناولت متغير أو أكثر من المتغيرات التي تتناولها هذا الدراسة مجتمعة، والتي نستعرضها وفق الآتي:

1- دراسة العوام (1993):

استهدفت هذه الدراسة تحليل وتقييم أسس تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل وفقا لمعايير المحاسبة الأمريكية "001" ، وكذلك الأسس التي يتضمنها القانون رقم "22 لسنة" 0228" ولائحته التنفيذية ، والخاصة بتحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية والإفصاح عنها في التقارير المالية المنشورة لا لمستثمرين المصري وخلصت الدراسة إلى أن هناك اختلافا كبيرا بين القيمة العادلة والقيمة المستترينية، وأشارت النتائج إلى أنه يجب أن تعكس القيمة العادلة قوة المركز المالي للمنشأة المصدرة للأوراق المالية وكذلك العوائد المتوقعة من المستثمرين ، سواء في صورة عوائد موزعة أو في صورة زيادة القيمة الرأسمالية لهذه الأوراق وكذلك مجموعة العوامل التي قد تؤثر في الاستثمارات المالية قصيرة الأجل.

2- (دراسة حماد) 3003:

تناولت الدراسة مشكلات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك التجارية، واستهدفت الدراسة المقارنة أو المفاضلة بين بعض النماذج التالية كنماذج لقياس الأدوات المالية، وهي نموذج التكلفة التاريخية، ونموذج القيمة العادلة، والنموذج المختلط، بمعنى أن يتم تطبيق القيمة العادلة على مجموعة من الأدوات المالية ونموذج التكلفة التاريخية على مجموعة الأخرى.

وخلصت الدراسة إلى وجود تباين واضح بين المستجيبين بشأن مبررات التمسك بالقيمة العادلة، وذلك لعامل إمكانية استخدام تقديرات القيمة العادلة في التلاعب بالدخل. وأوضحت الدراسة إلى ضرورة الانتقال إلى محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في البن وك المصرية ينبغي أن يتم تدريجيا على مراحل، كذلك فقد أوصت الدراسة بتطبيق النموذج المختلط لقياس الأدوات المالية في البنوك المصرية.

3- (دراسة الصباح وآخرون) 2003:

وهدف الدراسة للتعرف على متطلبات تطبيق سياسة الحصة والانتقال لإرساء مبادئ وأليات المستثمرين الحر، وما يفرضه ذلك من اعتبارات تطالب عديد المنظمات المحاسبية الإقليمية والدولية الوفاء بما، وأثر ذلك على كفاءة المستثمرين .ويعد استعراض البحوث لعديد التجارب على عديد الأسواق حول العالم، وإجراء دراسة مقارنة على دراسة مقارنة على المستثمرين عمان المالي توصلت الدراسة إلى أن أحد أهم عوامل كفاءة المستثمرين هو أن يكون المستثمرين نشطا وغير كاسدا، ويقاس ذلك وفق الدراسة بكمية المستثمرين التي يتم تداولها وقيمة تلك الأوراق، وكذلك بعمليات

"أوامر" للبيع والشراء للأوراق المالية، بالإضافة إلى عدد الشركات المقيدة في المستثمرين، ورأس المال المستتريني الإجمالي.

4- (دراسة محمد) 2003:

وكان هدف هذه الدراسة هو الوقوف على مدى ملائمة تشريعات المستثمرين المصري على جذب الاستثمار المؤسسي، مما ينعكس بالإيجاب على جذب المستثمرين، وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح المستثمرين في جلب المزيد من هذا النوع من الاستثمار من شأنه أن يضيف إلى المستثمرين خاصيتين إضافيتين، تعرف الأولى بعمق المستثمرين "Market Depth" ويقصد بها وجود عدد كافي من أنواع المستثمرين المختلفة لشركات ناجحة ذات مراكز مالية قوية، والمناحة في المستثمرين لمقابلة الطلب، وفي نفس الوقت وجود تعامل مستمر من المستثمرين أو من يتوب عنهم فيما يتعلق بأوامر البيع والشراء على المستثمرين المقيدة بالمستثمرين، مما يوفر إمكانية تحقيق التوازن عند حدوث أي خلل غير متوقع بين الكميات المعروضة والمطلوبة.

وتعرف الخاصية الثانية باتساع المستثمرين "Market Breadth" ويقصد بها أن يتوافر في المستثمرين عدد كبير من الأصول المالية، وفي نفس الوقت وجود صناعات المستثمرين "Market Makers" من شركات السمسرة والوساطة المالية القادرين على القيام بالتداول بتمام ربح معتدل لتحقيق الاستقرار في الأسعار، ومن ثم ضمان استمرارية تنفيذ أوامر البيع والشراء.

5- دراسة Al-Khadash and Abdullatif, 2009 :



هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي للشركات وعائد السهم من الأرباح، وشملت الدراسة القوائم المالية لعينة مختارة من البنوك الأردنية لفترة "4" سنوات وتمت المقارنة بين النتائج المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة باستخدام التكلفة التاريخية لنفس السنوات. وقد توصلت الدراسة إلى الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل كبير بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كانت هناك قيمة موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر الأدوات المالية وفقا لأساس القيمة التاريخية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أنها ستبحث في أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية على جذب المستثمرين العراقي باعتبارها من الأسواق الناشئة، والتي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتحليل حول آليات الجذب وزيادة الكفاءة، بالإضافة إلى ذلك ندرة الدراسات المتعلقة بتحليل تطور كفاءة الأسواق المالية خاصة في دولة مثل عراقيا.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جذب المستثمرين العراقي وذلك من خلال ما يلي:
1. معرفة انعكاس تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جذب المستثمرين وزيادة كفاءته من خلال آراء معدي ومستخدمي المعلومات المالية للشركات المدرجة في المستثمرين.
 2. الوقوف على تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على توفير معلومات أكثر شفافية، بشكل يساعد في ترشيد قرارات المستثمرين في المستثمرين.
 3. التعرف على مفهوم وأهداف القيمة العادلة، وأهم المعايير المحاسبية التي يتناولها ومشكلات تطبيقها ومبررات الدعوة إلى التحول من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة.

فرضيات الدراسة:

- وفقا لهدف الدراسة الرئيسي والقائم على التعرف على أثر استخدام واعتماد محاسبة القيمة العادلة للقياس المحاسبي من قبل الشركات المسجلة بالمستثمرين على جذبه، وبعد استعراض وتلخيص الدراسات والأبحاث السابقة والتعرف على المتغيرات الخاصة بالدراسة فإن الدراسة تقوم على أساس إثبات صحة الفرضية الرئيسية التالية:
- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بالمستثمرين العراقي وجذب المستثمرين.
- وقد أشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:
- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بالمستثمرين العراقي وزيادة رأس المال المستثمرين.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بالمستثمرين العراقي وزيادة عدد وقيمة أوامر البيع والشراء.
- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بالمستثمرين العراقي وزيادة عمق المستثمرين واتساعه.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد قام الباحثان بالاعتماد على المنهج الاستقرائي في مراجعة أدبيات موضوع الدراسة، ومن ثم صياغة فرضيات الدراسة، ثم استخدام المنهج الاستنباطي الذي يقوم على اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج. وقد تم تقسيم منهجية الدراسة إلى شقتين أساسيا:

الجانِب النظري: استطلاع الأدب المحاسبي والمعايير المحاسبية المتعلقة بمتغيرات الدراسة لتكوين خلفية نظرية للموضوع.

الجانِب العملي: تم خلاله استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد في تجميع البيانات الأولية للدراسة على قائمة الاستقصاء التي تم إعدادها وتوزيعها على عينة الدراسة المختارة.

الفصل الاول الخلفية النظرية للدراسة:

يعتبر القياس المحاسبي أحد وظائف المحاسبة الأساسية بل أحد فروضها العلمية، وذلك لأهميته في السير نحو التوافق المحاسبي، حيث تطوي عملية القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بكل العناصر التي تشتملها القوائم المالية، وعرض هذه القوائم المالية بمعلومات ذات مصداقية وشفافية، فعملية القياس المحاسبي تعتمد على مجموعة من المفاهيم والأركان والأساليب فقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية "AAA" American Accounting Association "عالم 2021" في تقرير لها القياس المحاسبي بأنها "يتمثل



في قرن الأعداد بالأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على الملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة. " ويرى البعض (اب وزر، 2024: 4) بأن القياس وفقا لمعايير المحاسبة الدولية هو "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية، والتي ستظهر مبنوية في الميزانية وقائمة الدخل". لقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود من الزمن كأساس للقياس المحاسبي، وذلك لاستنادها على فروض ومبادئ محاسبية مقبولة عموما، كما أنها تمتاز بمزايا عديدة منها سهولة التطبيق والموثوقية العالية، كما أنها لا تخلو من النقص ذلك بأنها لا تراعي التغيرات في الأسعار، ونتيجة لذلك فقد برز من بنادي باستخدام القيمة العادلة من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" ومجلس معايير المحاسبة المالية "FASB" (صالح، 2024) وذلك في محاولة تغطية التغيرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها.

فبالرغم من العديد من مزايا تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية والتي منها الموثوقية والقابلية للمقارنة يرى (عبد الهادي، 2000) أن استخدام التكلفة التاريخية يحسن المقارنة بين القوائم المالية لنفس المنشأة خلال فترات متعددة نتيجة لإزالة الفروق التي تحدثها التغيرات في الأسعار، وبالرغم من ذلك فهناك العديد من الانتقادات الموجهة لها والتي من أهمها أن مبدأ التكلفة التاريخية لا يتماشى ومتطلبات بعض القطاعات كقطاع البنوك التي تحتاج إلى معلومات متجددة ومتوافقة مع المستثمرين. كذلك يضيف طرح آخر بأن عملية التحليل المالي لا تكون مفيدة بشكل كبير إذا كانت الأرقام المحاسبية لا تعكس ما عليه في الواقع، خاصة بالنسبة للقطاعات المدرجة في المستثمرين، الأمر الذي ينعكس سلبا على نشاطه وكفاءته، ومن ثم على الوضع الاقتصادي العام للبلد ككل، وذلك لما لا لمستثمرين من دور كبير في إحداث إصلاحات اقتصادية هامة (محمد، 2000). ويؤكد البعض (الفصلي والشمري، 2024)، أن وجود المستثمرين يجب أن يكون على درجة مقبولة من الكفاءة، حتى يؤدي ذلك الدور المنوط به، وحتى يمكن تطوير تلك الكفاءة فإنه يجب زيادة مستوى الإفصاح والشفافية والملائمة والتي يمكن أن تتحسن من خلال استخدام مدخل القيمة العادلة. وتأسيسا على ما سبق سيتم التطرق إلى مفهوم القيمة العادلة، وكذلك محددات أسواق المستثمرين النشطة كونها متغيرات الدراسة الأساسية.

القيمة العادلة:

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق من الناحية النظرية حول إيجاد مفهوم محدد للقيمة العادلة، وذلك بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة وذلك عند استخدام التقييم، ولتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بطريقة القياس المتبعة، عليه فإنه لتحديد مفهوم القيمة العادلة إلى حد وافي نوعا ما فإنه يجب التعرف عليه وفق ما ورد في الفكر المحاسبي، وكذلك معايير المحاسبة الدولية.

1- مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية:

إن عبارة القيمة العادلة "Fair Value" جاءت لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الموثوق فيه، كما يجدر الإشارة هنا أن المصطلح المستعمل للقيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" هو أساسا القيمة الاستثمارية العادلة "Fair market value". لقد تعددت التعريفات الصادرة لمفهوم القيمة العادلة فقد عرفها معايير المحاسبة الدولية بأنها "المبلغ المتفق عليه بين البائع والمشتري لتبادل سلعة ما، مع اطلاع تام على المستثمرين، دون وجود ظروف خاصة بأحد الطرفين تؤثر على عملية البيع" (حماد 2008: 822).

كما عرفها "FASB" بأنها المبلغ الذي تقبله أطراف ذو معرفة ولديهم رغبة لمبادلة أصل أو تسوية التزام في عمليات لا تشمل أطراف ذات العلاقة (FASB, 2006). كما يعرفها البعض الآخر بأنها "السعر الذي يتم من خلاله انتقال ملكية من بائع راغب في البيع ومشتري راغب في الشراء (Keye, 2000: 35). كما عرفتها العديد من معايير المحاسبة الدولية والمالية من خلال العديد من المعايير فقد عرفها المعيار المحاسبي رقم "001" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكية عام 2020 والخاص بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بأنها "القيمة الجارية التي يمكن على أساسها تبادل الأدوات المالية بين مختلف الأطراف" (FASB, 1991). ويشير البعض إلى أن هذا المعيار يعتبر تحولا قويا اتجاه استخدام القيمة العادلة فهو أول معيار يظهر مصطلح القيمة العادلة ضمن عنوان المعيار. بالإضافة إلى ذلك فقد أظهر أيضا المعيار رقم "200" لعام "2023" في الملحق "A" والخاص بالأدوات المالية لفظ القيمة العادلة عوضا عن القيمة الاستثمارية (Ernest, 2024).

ويعتبر المعيار الأمريكي رقم "021" والخاص بقياس القيمة العادلة والصادر في سبتمبر "8001" وبدء سريانه في نوفمبر "8001" أهم معايير تعمل على تطبيق القيمة العادلة. فقد عرفها بأنها " ذلك السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لاحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء المستثمرين في تاريخ القياس"، ويتضح من التعريف بأن المقصود بالقيمة العادلة هي القيمة الاستثمارية العادلة "Fair Market Value" "FMV"، فالتعريف كما يرى البعض (صالح، 2024)، يقصد سعر الذي سيسلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيدفع نظير تحويل التزام وليس سعر الاستحواذ "Acquire" على الأصل أو المستلم نظير التزام.

أما بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية فقد عرفت القيمة العادلة في عدد من المعايير، مثل المعيار رقم "38" الخاص بإفصاح وعرض الأدوات المالية، والمعيار رقم "31" الخاص باضمحلال قيمة الأصول، وكذلك المعيار رقم "32" الخاص بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس، والمعيار رقم "40" الاستثمار العقاري "Investment Property" والإفصاحات المتعلقة بها، وكذلك المعيار الدولي رقم "40" والخاص بقياس والإفصاح عن الأنشطة الزراع، وجميعها حددت بأن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل أو سداد الالتزام به، ويكون ذلك بين أطراف مطلعة وراغبة، وأنها تتحدد بتاريخ معين، وتبعا لتغير أحوال الأسواق من وقت إلى آخر.



ويمكن الإشارة إلى أن التعريف الوارد في معايير المحاسبة الدولية قد يختلف عن نظيرتها في معايير المحاسبة الأمريكية وبخاصة معيار رقم "021" وذلك في عدة نقاط منها (FASB, 2007):

- الاختلاف في تحديد السعر الخاص بالقيمة العادلة في المعايير الأمريكية، وهو سعر التخلي، أما الدولية لم يحدد ذلك.
- الاختلاف من حيث ضرورة وجود المستثمرين، فالمعايير الأمريكي تنص على ضرورة وجود المستثمرين سواء كان نشط أو غير ذلك أما المعايير الدولية فلم تشترط وجود المستثمرين بل اشترطت وجود معرفة والرغبة في إجراء التعامل.

2- مبررات التوجه إلى استخدام القيمة العادلة:

استمر تمسك العديد من المنظمات المهتمة بمهنة المحاسبة المالية بأسلوب التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي لفترات طويلة امتدت لعقود: غير أنه بعد ذلك بدأت العديد من المنظمات المهتمة بصناعة معايير المحاسبة المالية مثل " FASB "، " IASB " بالاهتمام بمدخل القيمة العادلة، والجدير بالذكر هنا أن هناك جدلا بين أنصار التكلفة التاريخية وأنصار القيمة العادلة، فأنصار التكلفة التاريخية يركزون على الموثوقية أكثر بينما أنصار القيمة العادلة يركزون على الملائمة، ولذا يرى البعض (Quagli and Avallone, 2010) أن المحاسبة على القيمة العادلة أكثر ملائمة للمستخدمين، فعبارة القيمة العادلة لها وقع جيد على آذان السامعين، ويؤكد (حنان، 8003) أنه وبالرغم من تلك المبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية واتساقه مع الفروض والمبادئ المحاسبية إلا أنه أثار الكثير من الانتقادات حول محدودية فائدة استخدام القوائم المالية الناتجة عنه، خصوصا الانتقاد بعدم الملائمة لاتخاذ القرارات ومن ذلك النقد بدأ التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة مستندا في ذلك التوجه لعدة مبررات أهم ما يلي:

- إن المحاسبة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسباً للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تتطلبها الأطراف المختلفة.
- إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي، مما يؤدي إلى مشكلات منها اتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة أو الأطراف الأخرى المستخدمة لها.
- إن القيمة العادلة تحدف إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية (السعافين، 2024).
- رغبة المستثمرين والمقرضين في وضع أهمية أكبر على الملائمة أكثر من الموثوقية، من أجل اتخاذ قرارات رشيدة، وهذا ما يعتقد أن توفره القيمة العادلة.
- تعتبر أداة قياس ذات كفاءة خصوصا إذا تعلق الأمر بالنسبة لأسعار الأسهم والسندات " الأدوات المالية بشكل عام".
- مرتبطة بمفهوم الدخل الشامل الذي يعتبر أحد المقاييس الجديدة للدخل، والذي يعطي فائدة أكثر للمستخدمين القوائم المالية خصوصا في الأسواق المالية.
- تساعد في تحسين عملية التحليل المالي، وذلك بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة.
- يؤدي إلى تحسين درجة شفافية المعلومات المالية وغير المالية مقارنة بالعديد من المداخل البديلة (Power, 2010).
- تعتبر ذات أهمية بالنسبة للأسواق المالية، خاصة في الاقتصاديات التي تعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم.
- يرى البعض أن اتباع القيمة العادلة يمنع تكوين ما يعرف بالاحتياطات السرية عند تقييم البنود بالتكلفة الأمر الذي يجعل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية غير معبرة عن أداة المنشأة ومركزها المالي (Krumwide, 2024).

3- المشاكل المحيطة بالقيمة العادلة:

تمثل المعوقات أو المشاكل التي تحيط بالقيمة العادلة بالآتي:

- لتقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخص واتباع أسس قياس متباينة قد لا يكون له أدلة إثبات موثوقة ودقيقة.



- وفقا للمبادئ والفروض الخاسية أن الإيرادات تتحقق من استمرار المنشأة في أعمالها وليس من تقلبات الأسعار قصيرة الأجل، التي قد تكون ناتجة من عوامل اقتصادية محلية ودولية، وتعد أيضا خروج عن المفاهيم الخاسية التقليدية.
- إن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق متعددة منها ما له علاقة برغبة الشركة بالاحتفاظ بالاستثمارات، ومنها ما يتعلق بموضوع القيمة العادلة.
- في حالة عدم وجود المستثمرين نشط فإن البيانات المالية التي تقدمها القيمة العادلة أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة.

مؤشرات الأسواق النشطة كمقياس لكفاءتها:

يؤكد المهتمون بتحليل أداء الأسواق المالية أن من أهم خصائص المستثمرين ذو الكفاءة هو أن يتصف بكونه المستثمرين نشطا وغير كاسدا، وكذلك أن يتصف المستثمرين بخاصية أخرى هامة تعرف بخاصية سرعة استجابة المستثمرين، حيث أن توفر هاتين الخاصيتين من الأهمية بمكان للوصول إلى التسعير والتقييم العادل للأوراق المالية بالمستثمرين. ويعرف المستثمرين النشط بأنه المستثمرين الذي يجوي عدد كافي ومتزايد مع مرور الزمن من كل من: عدد المستثمرين المتداولة وقيمة هذه الأوراق، أوامر البيع والشراء للأوراق المالية، عدد الشركات المسجلة بالمستثمرين، بالإضافة إلى إجمالي رأس المال المستثمري، هذا بالإضافة إلى تواجد عدد كبير من المستثمرين سواء الأفراد والمؤسسات أو من ينوب عنهم في عملية التداول كشركات السمسرة والوساطة المالية. ويرى (سعد، 2024) أنه علاوة على المقاييس المذكورة آنفا فإنه هناك مؤشرات أخرى بالغة الأهمية، يمكن الاحتكام إليها لقياس مدى نشاط المستثمرين، وهي:

(1) مؤشر رأس المال المستثمري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

ويقاس المؤشر بقيمة رأس المال المستثمري، والذي يمثل القيمة الاستثمارية لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة على الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا المؤشر مدى مقدرة المستثمرين على تعبئة المدخرات وتوجيهها التوجيه الأمثل إلى الشركات المقيدة بالمستثمرين، وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن ارتفاع هذا المؤشر دليل على اتساع حجم المستثمرين وكفاءة توجيه الموارد الاقتصادية خلاله، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي للدولة ككل.

(2) مؤشر عدد الشركات المسجلة:

حيث يؤدي ارتفاع الشركات المسجلة في البورصة إلى زيادة اتساع حجم المستثمرين وارتفاع حجم الاستثمارات، مما يؤدي إلى آثار إيجابية على الاقتصاد القومي، والذي يرتبط كذلك بارتفاع رأس المال الشركة وحجم تداولها لتنشيط كفاءة الاستثمار، من حيث الحجم والاتجاه.

أما فيما يتعلق بالمستثمرين سريع الاستجابة، فيوضح كل من (Attig and et al, 2006) أن هذه الخاصية تعني سرعة المستثمرين في معالجة أي خلل غير متوقع بين أوامر الشراء والبيع للأوراق المالية محل التداول في المستثمرين، وبما يترتب عليه من تحقيق توازن المستثمرين، بحيث لا يسمح لفرد أو فئة دون غيرها من تحقيق أرباح كبيرة أو تفادي خسائر كبيرة، وذلك بسبب حصولهم على معلومات جوهرية قبل غيرهم، وهذا ما يعرف بظاهرة عدم تماثل المعلومات في المستثمرين والتي تنجم بسبب ما يعرف بالإفصاح الانتقائي "Selective Disclosure" من قبل الشركة التي تعد التقارير المالية لصالح فئة دون غيرها، أو حصول أطراف داخلية بالشركة على معلومات هامة وجوهرية، وفي ظل غياب خاصية سرعة استجابة المستثمرين سوف يضر ضررا بالغا بكفاءة المستثمرين، وذلك مرده إلى أن استحوذ فئة على معلومات هامة بشأن الاستثمارات المتاحة بين أيديهم أو المتوقعة قبل باقي الفئات سيجعلهم يقومون بعمليات مضاربة على الأسعار المعلنة في السوق، والتي باتت غير عادلة وغير حقيقية بسبب تسرب تلك المعلومات الهامة، وبالتالي تحقيقهم أرباحا أو تفاديهم خسائر على حساب الآخرين بصورة غير عادلة.

ومن خلال استقراء الدراسات المهمة بكفاءة المستثمرين أمكن القول بأنه حتى يكون المستثمرين سريع الاستجابة فإنه يعتمد على مقومين أساسيين هما:

• Market Depth: عمق المستثمرين

يقصد بعمق المستثمرين وجود عدد كاف من الأصول المالية المتاحة في المستثمرين والتي تمثل شركات تتصف بمراكز مالية قوية لمقابلة الطلب عليها، وفي نفس الوقت وجود تعامل نشط واستمرارية تدفق أوامر البيع والشراء على المستثمرين المقيدة بالمستثمرين، بما يوفر إمكانية تحقيق التوازن عند حدوث أي خلل غير متوقع بين الكميات المعروضة والمطلوبة. وجدير بالذكر في هذا الصدد الإشارة إلى دراسة كل من (Eldor and et al, 2006) والتي حثت على أهمية توفر شبكة حديثة وذات كفاءة من مختلف أنواع الاتصالات الإلكترونية بين المتعاملين داخل المستثمرين عند إتمام التعاملات، لتحقيق سمة الاستمرارية في تنفيذ أوامر البيع والشراء.

• Market Breadth: اتساع المستثمرين

يتمس المستثمرين بسرعة الاستجابة ليس فقط عندما يتوافر فيه عدد كبير من أنواع الأصول المالية، بل في نفس الوقت وجود صناعات المستثمرين القادرين على القيام بالتداول بعامش ربح معقول لتحقيق الاستقرار في الأسعار ومن ثم ضمان استمرارية طلبات أوامر البيع والشراء. ويوضح (الصياح وآخرون، 2024) أن الفرق بين المستثمرين العميق والمستثمرين المتسع هو أنه في المستثمرين العميق تكون أوامر البيع والشراء مستمرة، بينما في المستثمرين المتسع تكون الأوامر فيه ليست فقط مستمرة ولكن أيضا بقيم كبيرة.



وكما تناولنا بالذكر أن هناك مقاييس للحكم على المستثمرين النشط فكذلك هو الحال للحكم على سرعة استجابة المستثمرين، حيث يقدم (النشري، 2024) المؤشرين التاليين لقياس سرعة المستثمرين، وهما:

(3) مؤشر قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة التداول السنوي على الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم هذا المؤشر لقياس القدرة على بيع وشراء "تداول" المستثمرين بسهولة، ومدى إقبال المستثمرين على تداولها.

(4) مؤشر قيمة التداول كنسبة من رأس المال المستثمري:

ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة قيمة التداول السنوي على رأس المال المستثمري، أو بمعنى آخر فإن هذا المؤشر يدل على حجم التداول السنوي بالنسبة إلى القيمة المستثمريّة لأسهام الشركات المقيّدة بالمستثمرين، أو ما يعرف بحجم المستثمرين أو رأس ماله المستثمري، وبذلك فهو يعطي قياس يمثل مقدار تداول المستثمرين فعلا من خلاله المستثمرين المتاحة بالمستثمرين خلال العام.

واستنتاجا من العرض السابق، نلاحظ أن هناك تكاملا واضحا بين المستثمرين النشط والمستثمرين سريع الاستجابة، حيث أن فرضية المستثمرين سريع الاستجابة تقوم على أساس وجود عدد كبير من صناع المستثمرين القادرين على القيام بالتداول بشكل مستمر، وهو الأمر الذي لا يتأتى إلا في ظل وجود عدد كبير من الشركات المسجلة بالمستثمرين والتي تطرح أوراقها المالية بكثافة، وهو ما تقوم عليه فرضية المستثمرين النشط.

الفصل الثاني الدراسة الميدانية:

تستهدف الدراسة الميدانية اختبار فرضيات الدراسة وتحديد مدى قبول الفرضيات من عدمه وذلك من خلال استقصاء آراء عينة مختارة من مجموعات متمثلة في مجموعة الشركات المسجلة في المستثمرين العراقي بصفقتها من تعدد التقارير المالية، ومسؤولي الاستثمار في شركات السمسرة والوساطة المالية بصفقتهم مستخدمي المعلومات المفصّل عنها "كوهم وكلاء عن المستثمرين"، ومجموعة المحللين الماليين ومراجعي الحسابات والاكاديميين وقد قام الباحثان باستخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) والذي يتكون من:

المستوى	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرّة
الوزن	2	4	3	8	0

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاثة مجموعات رئيسية وهي كالتالي:

المجموعة الأولى: الشركات المسجلة في المستثمرين.

المجموعة الثانية: مسؤولو الاستثمار في شركات السمسرة والوساطة المالية.

المجموعة الثالثة: الأكاديميون والمحللون الماليون ومراجعو الحسابات المقيّدون في سجلات المستثمرين.

أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد قام الباحثان باختيار عينة من كل مجموعة بينها كالتالي:

- المجموعة الأولى: الشركات المسجلة طرف المستثمرين العراقي في جدول المستثمرين الرئيسي، والمثلة للمؤشر الرئيسي للمستثمرين، والبالغ عددها أربعة عشر شركة، بالإضافة إلى ثلاث شركات مدرجة في جدول المستثمرين الفرعي، والتي هي مرشحة قبل غيرها وفق لجنة مراقبة المستثمرين للانضمام للشركات المثلة للمؤشر الرئيسي للمستثمرين في الفترة القريبة القادمة، وبالتالي سيبلغ عدد الشركات المسجلة في المستثمرين في عينة الدراسة سبع عشر شركة، في حين أن المستهدفين بالتعليق على استمارة الاستقصاء خلال كل شركة هم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك مدير إدارة شؤون الأسهم.



- المجموعة الثانية: وهي مجموعة شركات السمسرة والوساطة المالية، والمستهدفين بالتعليق على استمارة الاستقصاء خلال هذه المجموعة هم المدير العام، والمدير التنفيذي، والمنفذ، وقد تناول الباحثان جميع شركات السمسرة والبالغ عددها "00" شركات وفقاً لبيانات المستثمرين.
- المجموعة الثالثة: وهم الأكاديميون والخللون الماليون ومراجعو الحسابات المقيدون في جداول المستثمرين العراقي، وقد اختار الباحثان مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بقسم التمويل بكلية الاقتصاد / جامعة بنغازي، والخللون الماليون المقيدون بالمستثمرين وفقاً للتقرير الصادر عن لجنة إدارة المستثمرين والبالغ عددهم "01" محلاً وقد تم اختيار عينة منهم جميعاً.

ويوضح الجدول التالي بيانا بعدد الاستثمارات المرسله لمفردات العينة والمستلمة منهم، والاستثمارات التي أجري عليها

جدول رقم (١) استثمارات الاستقصاء الموزعة والمستلمة والتي أجري عليها التحليل الإحصائي

النسبة	عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل	عدد الاستثمارات غير الصالحة للتحليل	عدد الاستثمارات المرتدة	عدد الاستثمارات غير المرتدة	عدد الاستثمارات الموزعة	بيان الاستثمارات مجموعات مجتمع الدراسة
76%	65	5	70	15	85	الشركات المسجلة في السوق
45%	9	1	10	10	20	شركات السمسرة والوساطة المالية
64%	16	4	20	5	25	الأكاديميون والخللون الماليون ومراجعو الحسابات
64%	90	10	100	30	130	الإجمالي

ويتضح من الجدول رقم "1" أن نسبة الاستثمارات الصالحة للتحليل الإحصائي إلى الاستثمارات الموزعة حوالي "14%" بعدد "20" استمارة، ويرى الباحثان أنه عدد كافي لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة، فقد تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "Statistical Package for Social Sciences SPSS" وقد قام الباحثان باستخدام معامل ألفا كرونباخ "Cronbach's Alpha" لقياس مدى ثبات عبارات المقياس حيث كان معدل معامل المقياس بالكامل حوالي "2821" وهو معدل جيد جداً، ويدل على ثبات العبارات المستخدمة في المقياس. ولقد قام الباحثان بإعداد استمارة الاستقصاء بحيث تم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام، يتناول كل قسم مجموعة من العبارات التي تغطي كافة البيانات المختلفة للفرضية المراد اختبار مدى صحتها، حيث غطت العبارات من العبارة رقم "0" حتى العبارة رقم "2" العبارات الخاصة بالقسم الأول، والخاص باختبار الفرضية الفرعية الأولى، بينما العبارات من العبارة رقم "1" إلى رقم "00" العبارات التي فقد اختصت باختبار الفرضية الفرعية الثانية، أما العبارات من رقم "00" إلى رقم "02" بالقسم الثالث فقد اختصت باختبار الفرضية الفرعية الثالثة. كما تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والمتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كذلك تم استخدام اختبار كروسكال واليس "Kruskal Wallis Test" واختبار مربع كاي "Chi-square test" والذي يعد بديلاً لتحليل التباين أحادي الاتجاه.

اختبار الفرضيات:

لاختبار مدى قبول أو رفض الفرضيات فقد تم تحليل الإجابات التي تقدم بها أفراد العينة وكانت النتائج كالتالي:
الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بالمستثمرين العراقي وزيادة رأس المال المستثمرين.

جدول رقم (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الفرعية الأولى

الأكاديميون والمحللون الماليون والمراجعون	شركات السمسرة والوساطة المالية		الشركات المسجلة بالمستثمرين		العبارة	الرقم
	وسط حسابي	انحراف معيارى	وسط حسابي	انحراف معيارى		
02222	4200	02011	3201	02088	4208	0
02203	322	02210	320	0212	4208	8
02202	8220	02121	322	02221	322	3
02123	822	02118	8212	02004	3228	4
0240	321	02230	3201	02203	3222	2

أما فيما يتعلق بنتائج اختبار (One sample T-test) فهي كالتالي:

جدول رقم 2

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة

النتيجة	المتوسط العام	مستوى المعنوية	قيمة t الجدولة	قيمة t المحسوبة
قبول	320021	02034	820011	82020

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة "t" المحسوبة أكبر من "t" الجدولية، كذلك مستوى الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى الدلالة المعنوية المحدد والبالغ $0.50 =$ مما يعني رفض فرضية العدم "الصفريّة" وقبول الفرضية البديلة، والقائمة على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة وزيادة رأس المال المستثمرين، وهذا ما أكدته قيمة اختبار **Chi-squar** والتي أظهرت قيمة دلالة معنوية **A symp sig "02038"** وهي أقل من "0202" المستوى المحدد، كما أن المتوسط العام قد بلغ "320021"، وهو يدل على أن هناك مؤشرات إيجابية تتعلق بتأثير استخدام القيمة العادلة على زيادة عدد الاستثمارات داخل المستثمرين. الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بالمستثمرين العراقي وزيادة عدد وقيمة أوامر البيع والشراء.

جدول رقم (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الفرعية الثانية

الرقم	العبرة	الشركات المسجلة بالمستثمرين		شركات السمسرة والوساطة المالية		الاكاديميون والمحللون الماليون والمراجعون	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
1	إن تبني الشركات المسجلة بالمستثمرين مدخل القيمة العادلة كان له دور واضح في زيادة عدد المستثمرين أفراداً أو مؤسسات.	4202	02212	4202	02114	3211	02004
1	الاعتماد على مدخل القيمة مثل حافظاً قويا لدخول الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في المستثمرين العراقي.	3200	02202	8222	02202	3220	02202
2	توقع مستقبلاً قيام العديد من الشركات الأجنبية بطرح أوراقها المالية خلال المستثمرين العراقي بعد انتشار وتوالي تطبيق مدخل القيمة العادلة.	3242	02241	3212	02202	3202	02112
2	مثل الاعتماد على مدخل المحاسبة على أساس القيمة العادلة بالتبعية لما أسلفنا عاملاً حاسماً في زيادة وتطور مؤشرات سرعة استجابة المستثمرين، مثل نسبة قيمة التداول إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال المستثمري.	4242	02143	3211	02203	8222	02220
00	إن استخدام محاسبة القيمة العادلة له تأثير إيجابي على مستخدميه المعلومات في ترشيدهم في اتخاذ قراراتهم مما يزيد من ثقة المتعاملين في المستثمرين.	3222	02022	3202	02223	3280	02212

أما فيما يتعلق بنتائج اختبار (One sample T-test) فهي كالتالي:

جدول رقم (4)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة

نتيجة	المتوسط العام	مستوى المعنوية	قيمة t الجدولة	قيمة t المحسوبة
قبول	322120	02000	820011	002424

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة "t" المحسوبة أكبر من قيمة "t" الجدولية حيث بلغت "002424"، كذلك فإن مستوى الدلالة المعنوية المحسوب قد ظهر "02000" وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوية المحدد "0202" = وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية (العدم) وقبول الفرضية البديلة، القائمة على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة للمستثمرين العراقي وزيادة عدد وقيمة أوامر البيع والشراء داخل المستثمرين، كذلك يتضح من خلال نتائج الاختبارات الإحصائية الأخرى كاختبار "كا 8" أن القيمة المحسوبة له أكبر من القيمة الجدولية، ومستوى الدلالة المعنوية المحسوب قد بلغ "020410" وهو أقل من مستوى الدلالة المحدد "0202" = بالإضافة إلى أن المتوسط العام يبلغ "322120"، وهو يعتبر مؤشر إيجابي على أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدد وقيمة أوامر البيع والشراء، مما يؤدي إلى جذب المستثمرين بشكل عام. الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة للمستثمرين العراقي وزيادة عمق المستثمرين واتساعه. يوضح الجدول رقم "2" الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة البحث حول الفرضية الفرعية الثالثة.

جدول رقم (5)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الفرعية الثالثة

الرقم	العبرة	الشركات المسجلة بالمستثمرين		شركات السمسرة والوساطة المالية		الاكاديميون والمحللون الماليون والمراجعون	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
00	إن اعتماد محاسبة القيمة العادلة بوضعها الحالي في المستثمرين العراقي من شأنه أن يساعد في القياس العادل ومن ثم الإفصاح عن المشتقات المالية حال اعتمادها.	4288	02112	3221	02214	3212	02112
08	اعتماد فكر المحاسبة على أساس القيمة العادلة عوضاً على أساس التكلفة التاريخية ساعد بوضوح في حل الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من الأسواق العالمية.	3220	02241	3212	02280	3221	02104
03	إن تبني المحاسبة على أساس القيمة العادلة من شأنه أن يجعل المستثمرين العراقي أكثر تكاملاً مع أسواق ذات كفاءة مالية على غرار ما حدث في اتفاقية بورصة إسطنبول، وهو ما ينعكس بالإيجاب على جذبه.	3218	02120	3283	02100	4200	02213
04	إن زيادة عدد المستثمرين سواء المحللين أو الأجانب، الأفراد والمؤسسات له أثر إيجابي مباشر على زيادة عدد شركات السمسرة والوساطة المالية.	3221	02218	3221	02021	3283	02281



الاكاديميون والمحللون الماليون والمراجعون	شركات السمسرة والوساطة المالية		الشركات المسجلة بالمستثمرين		الرقم	العبارة
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري		
02100	3240	02234	8242	02223	3212	إن طرح أوراق مالية لشركات أجنبية خلال المستثمرين العراقي من شأنه أن يمكن المستثمرين تشكيل محفظة الاستثمارات وبذلك تقلل المخاطر.

أما فيما يتعلق بنتائج اختبار (One sample T-test) فيها كالتالي:

جدول رقم (6)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة

النتيجة	المتوسط العام	مستوى المعنوية	قيمة t الجدولة	قيمة t المحسوبة
قبول	32021	02000	820011	002838

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة "t" المحسوبة والبالغة "002838" وهي أكبر من قيمة "t" الجدولية البالغة "820011" وكذلك مستوى الدلالة المعنوية المحسوب قد ظهر "02000" وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوية المحدد

"0202" ، وبذلك يتضح رفض الفرضية الصفرية (العدم) ، وقبول الفرضية البديلة، والقائمة على وجود علاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بالمستثمرين العراقي وزيادة عمق المستثمرين واتساعه، كذلك فإن المتوسط العام والبالغ "32021" يعتبر مقبولا، وهو ما يعطي مؤشرا إيجابيا حول دور استخدام محاسبة القيمة العادلة في إمكانية اتساع المستثمرين وزيادة عمقه، وكذلك فإن التحليل الإحصائي لاختبار مربع "كا 8" قد أكد نفس النتيجة، حيث بلغت قيمته الجدولية أقل من المحسوبة، ومستوى الدلالة المعنوية المحسوب قد بلغ "02083" وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوية المحدد والبالغ "0.50" = كما أظهرتها نتائج التحليل الإحصائي.

وتأسيسا على نتائج التحليلات الإحصائية السابقة والتي أوضحت قبول الفرضيات الفرعية الثلاثة للدراسة يمكن الإقرار بنتيجة مؤداها قبول الفرضية الرئيسية للدراسة والقائمة على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بالمستثمرين العراقي وجذب المستثمرين.

كما قام الباحثان باستخدام اختبار كروسكال واليس كما سبق الإشارة، حيث أن هذا الاختبار يستخدم عندما يتم تقسيم عينة البحث إلى أكثر من قسم أو مجموعة، وعندما يراد التعرف ما إذا كان هناك اختلاف في آراء هذه المجموعات تجاه متغيرات الدراسة، وبالتطبيق على الدراسة الحالية فإن استخدام اختبار كروسكال واليس يكون بمدف التعرف على ما إذا كان هناك اختلاف في آراء مجموعات العينة الثلاثة سابقة الذكر حول أهمية محاور أو أقسام الدراسة المراد اختبارها "المتغيرات التابعة الثلاثة"، وهي:

المحور "المتغير الأول": رأس المال للمستثمرين.

المحور "المتغير الثاني": وزيادة عدد وقيمة أوامر البيع والشراء.



المحور " المتغير الثالث": زيادة عمق المستثمرين واتساعه.

ولغرض اتخاذ القرار بشأن وجود اختلاف بين آراء مجموعات عينة البحث تجاه أهمية كل محور من محاور الدراسة تتم المقارنة بين مستوى الدلالة المعنوية المحسوب بمستوى الدلالة المعنوية المحدد والبالغ $0.50 =$ " حيث كانت نتائج الاختبار للمحاور الثلاثة كالتالي:

جدول رقم (7) نتائج اختبار كروسكال واليس لمحاور الدراسة

المحور	قيمة اختبار كروسكال واليس	درجات حرية	مستوى الدلالة المعنوية	نتيجة الاختبار
الأول	80220	8	020000	وجود اختلاف
الثاني	12203	8	02021	وجود اختلاف
الثالث	002001	8	02002	وجود اختلاف

أما فيما يتعلق بترتيب آراء مجموعات العينة تجاه أهمية محاور الدراسة فكانت كالتالي:

يتضح من خلال الجدول السابق ووفق نتائج اختبار كروسكال واليس أن هناك اختلاف بين آراء مجموعات عينة البحث حول أهمية محاور الدراسة، وهو يظهر أهمية كل منها وفق وجهة نظر كل مجموعة.

الفصل الثالث نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق عرضه وبإجراء التحليل الإحصائي خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المسجلة بالمستثمرين العراقي، الأمر الذي يؤدي إلى جذب المستثمرين.
2. إن إيجابيات استخدام القيمة العادلة تفوق سلبياتها بشكل عام.
3. يساعد استخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي مستخدم المعلومات المالية على اتخاذ قرارات بشكل أفضل.
4. إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يتطلب توافر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات المطبقة لها، كذلك تتطلب توافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة.
5. اتضح للباحثين من خلال إجراء المقابلات عند توزيع استمارات الاستقصاء أن هناك اقتناع لدى فئة الأكاديميين والمحليين الماليين والمراجعين بأن استخدام محاسبة القيمة العادلة لم يكن السبب في نشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصا الإدارة الائتمانية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحثين يقدمان التوصيات التالية:

1. العمل على زيادة التدريب والوعي لمعدي التقارير المالية ومراجعيها في الشركات المسجلة في المستثمرين العراقي بأهمية وطرق احتساب القيمة العادلة والمعايير التي تحكمها ، وذلك من خلال رفع مستوى التنسيق والتفاعل بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبي وتلك الشركات المسجلة في المستثمرين من خلال إقامة ورش العمل والندوات العلمية.
2. في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من آثار إيجابية لاستخدام القيمة العادلة في جذب المستثمرين العراقي فإن الباحثين يوصيان بتشكيل لجنة لدراسة معايير المحاسبة الدولية التي تعني بالقيمة العادلة، واستخلاص الملائم منها للبيئة العراقية وظروفها الاقتصادية.
3. توفير قواعد استرشادية واضحة لقياس القيمة العادلة، لما للموثوقية من مشاكل فيما يتعلق بتطبيق القيمة العادلة.
4. زيادة البحوث والدراسات فيما يتعلق بالقيمة العادلة بالبيئة العراقية وآثار تطبيقها على القطاعات المختلفة.



مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- 1 (إبراهيم، محمد زيدان8008)، مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمارات في المستثمرين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد الرابع.
- 2 (ابوزر، غفاف اسحق، 2024)، المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للأصول باستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة الدولية، جامعة البتراء، الأردن.
- 3 (السعافين، هيثم، 2024)، القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية، المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار: المحاسبة في خدمة المجتمع، عمان - الأردن، 08-02 أبريل.
- 4 (الصباح، عبد الستار مصطفى؛ عزت، محمد؛ عبد المجيد، أكرم، 2024) اختبار أثر أنشطة الخبث على كفاءة الأسواق المالية: دراسة تحليلية على المستثمرين عمان المالي، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة جامعة سوهاج، العدد الثاني، ديسمبر.
- 5 (العوام، عاطف محمد، 2021)، المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل في إطار المعايير المحاسبية وقانون المستثمرين المال المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني.
- 6 (الفضلي، منصور؛ الشمري، تركي، 2024) التطور الزمني للكفاءة المعلوماتية مع التطبيق على المستثمرين الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني، أبريل.
- 7 (للحليح، أحمد أحمد، 2024)، مؤشرات أداء قطاع الأعمال العام للغزل والنسيج في ظل التوجه للخصخصة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول.
- 8 (النشري، مصطفى، 2024)، تقييم كفاءة البورصة في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، العدد الأول.
- 9 (حماد، طارق عبد العال، 8008)، مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، العدد الأول.
- 10 (حماد، طارق عبد العال، 8008)، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية للقياس والتقييم المحاسبي، الدار الجامعية، مصر.
- 11 (حنان، رضون حلوة، 8003)، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، عمان دار وائل للنشر.
- 12 (خطاب، جمال سعد، 8001)، تأثير قياس القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة عن نشاط توريق الديون على المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمخاطر الائتمانية دراسة ميدانية، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثالث والرابع.
- 13 (سعد، فيفيان بشري، 2024)، "تحليل لأهم المتغيرات المحددة لكفاءة المستثمرين المصري في ضوء النماذج الاقتصادية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة، العدد الرابع، أكتوبر.
- 14 (صالح، رضا إبراهيم، 2024)، أثر توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد السادس والأربعون.
- 15 (عبد الهادي، إبراهيم عبد الحفيظ، 8000)، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مشكلة تغير الأسعار في ظل التضخم، جامعة بني سويف، مصر، بدون ناشر.
- 16 (محمد، فراج مجيمير، 2024)، دراسة مدى ملائمة الشكل الحالي للاستثمار المؤسسي لطبيعة المستثمرين المصري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الواحد والسبعون، الجزء الأول.
- 17 (محمد، رضا محمد، 8000)، دور الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في التنمية الاقتصادية في الأسواق الناشئة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Al-Khadash, M; Abdullatif, T (2009), "Consequences of fair value accounting for financial instruments in developing countries: The Case of Banking Sector in Jordan, www.google.com, 10/9.
2. Attig, N; Fong, W; Gadhoum, Y; Lan, L (2006), "Effects of large shareholding on information asymmetry and stock liquidity", *Journal of banking and finance*, vol 30, Iss.
3. Eldor, R; Hauser, S; Pilo, B; Shurki, I (2006), "The contribution of market markers to liquidity and efficiency of options trading in electronic markets", *Journal of banking and finance*, Iss 30.
4. Ernest, Y (2024), Accounting for the credit crisis, part 2, July, [http:// www.ey.com](http://www.ey.com), 23/7/2015.



5. Financial Accounting Standards board "FASB" (1991), Statement of financial accounting standards (SFAS) No 107: Disclosure about fair value of financial instrument, Available . online at: <http://www.fasb.org/jsp/FASB,12/8/2015>.
6. Financial Accounting Standards board "FASB" (2006), "Statement of financial accounting standards (SFAS) No 157: fair value measurements", Available online at: <http://www.fasb/Org, 21/7/2015>.
7. Financial Accounting Standards board "FASB" (2007), Statement of financial accounting standards (SFAS) No 159: fair value option for financial 'assets and financial liabilities, Available online at <http://www.fasb.org, 13/9/2015>.
8. Kaye, T (2000), Fair Market Value of stock, a publication of Fair mark Press inc.
9. Kieso. D; Weygandt, J; Warfield, T (2005), Intermediate Accounting, 12th ed, Wiley &Sone, ins
10. Krumwide, T (2024), Why historical cost accounting sense, strategic finance. Aug.
11. Power, M (2010), Fair value Accounting Financial Economics and the transformation of reliability, Accounting and Business, Vol 40, No 3.
12. Quagli, A; Avallone. F (2010), Fair value or cost model? Drivers of choice for IAS40 in the real estate industry, European Accounting Review, Vol 19 No 3.
13. Selvi, Y; Yilmaz F (2010), The Importance of Financial Reporting During Privatization: Turkish Case, Annales Universtaties Apulensis, Economic Series, Vol 12, Iss 2.

استمارة

العلاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بالمستثمرين العراقي وزيادة رأس المال المستثمرين.

م	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرّة
1	يقدم دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية وملحقاته شرحا وافيا لمتطلبات تطبيق مدخل القيمة العادلة.					
2	إن إيجابيات استخدام محاسبة القيمة العادلة تفوق سلبياتها.					
3	يتواجد لدى الشركات المسجلة للمستثمرين كوادر مؤهلة وقادرة على فهم متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة.					
4	يتوفر بالمستثمرين خبراء ومثمنين يمكن الاستعانة بهم لتحديد قيم بعض الأصول والالتزامات التي يصعب إيجاد قيمة عادلة لها.					
5	إن اعتماد محاسبة القيمة العادلة يساعد في تقديم تقارير مالية تتصف بالاعتمادية وصدق التعبير والقابلية للمقارنة.					

القسم الثاني:

العلاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بالمستثمرين العراقي وزيادة عدد وقيمة أوامر البيع والشراء.

م	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرّة
1	إن تبني الشركات المسجلة بالمستثمرين مدخل القيمة العادلة كان له دور واضح في زيادة عدد المستثمرين أفرادا أو مؤسسات.					
2	الاعتماد على مدخل القيمة مثل حافزا قويا لدخول الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في المستثمرين العراقي.					
3	تتوقع مستقبلا قيام العديد من الشركات الأجنبية بطرح أوراقها المالية خلال المستثمرين العراقي بعد انتشار وتوالي تطبيق مدخل القيمة العادلة.					



					مثل الاعتماد على مدخل المحاسبة على أساس القيمة العادلة بالتبعية لما أسلفنا عاملا حاسما في زيادة وتطور مؤشرات سرعة استجابة المستثمرين، مثل نسبة قيمة التداول إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال المستثمريني.	4
					إن استخدام محاسبة القيمة العادلة له تأثير إيجابي على مستخدمي المعلومات في ترشيدهم في اتخاذ قراراتهم مما يزيد من ثقة المتعاملين في المستثمرين.	5

القسم الثالث:

العلاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المسجلة بالمستثمرين العراقي وزيادة عمق المستثمرين واتساعه.

م	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرّة
1	إن اعتماد محاسبة القيمة العادلة بوضعها الحالي في المستثمرين العراقي من شأنه أن يساعد في القياس العادل ومن ثم الإفصاح عن المشتقات المالية حال اعتمادها.					
2	اعتماد فكر المحاسبة على أساس القيمة العادلة عوضا على أساس التكلفة التاريخية ساعد بوضوح في حل الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من الأسواق العالمية.					
3	إن تبني المحاسبة على أساس القيمة العادلة من شأنه أن يجعل المستثمرين العراقي أكثر تكاملا مع أسواق ذات كفاءة مالية على غرار ما حدث في اتفاقية بورصة إسطنبول، وهو ما ينعكس بالإيجاب على جذبه.					
4	إن زيادة عدد المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، الأفراد والمؤسسات له أثر إيجابي مباشر على زيادة عدد شركات السمسرة والوساطة المالية.					
5	إن طرح أوراق مالية لشركات أجنبية خلال المستثمرين العراقي من شأنه أن يمكن المستثمرين تشكيل محفظة الاستثمارات وبذلك تقلل المخاطر.					